

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Borsa
DATE:	9-September-2013
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	90,000
TITLE :	Head of Pfizer: multinational companies will not withdraw from the Egyptian market
PAGE:	06
ARTICLE TYPE:	C M
REPORTER:	Staff Report

رئيس مجلس إدارة شركة فايزر لـ «البورصة»:

الشركات متعددة الجنسيات لن تنسحب من السوق المصري

عبد العزيز شاهين:

«فايزر» ضخت

70 مليون جنيه

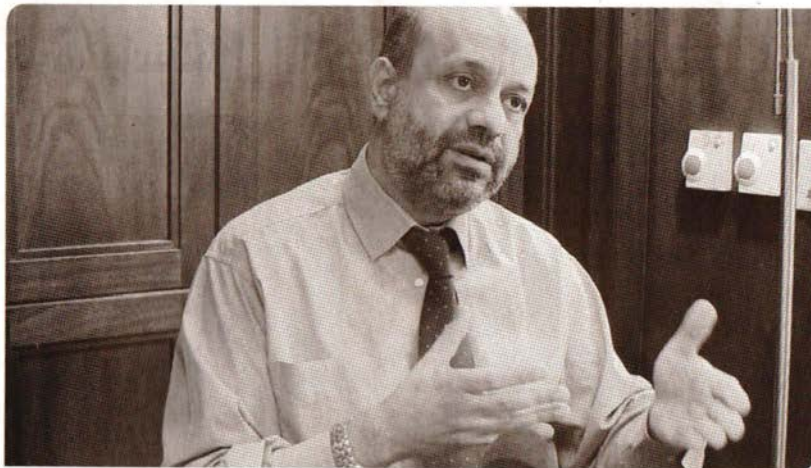
استثمارات جديدة

يونيوي الماضي..

ومثيلاتها الأجنبية

تتجه لتطوير

مصانعها



أكد عبد العزيز شاهين، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الدواء، ورئيس شركة فايزر للصناعات الدوائية وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية لأبحاث الدواء، «فازها» على استمرار استثمارات الشركات الأجنبية والمتعددة الجنسيات في مصر لأهمية السوق المصري الذي ينمو بشكل إيجابي، نافيا ما تردد مؤخراً حول اتجاه بعض الشركات الأجنبية الانسحاب من السوق المصرية نتيجة الأحداث المتوترة على الساحة السياسية في مصر الأونة الأخيرة والتي انعكست بشكل سلبي على إنتاجية ومبيعات الشركات.

أوضح شاهين، لـ «البورصة»، أن شركة فايزر باعتباره إحدى الكيانات الكبرى في مجال الصناعات الدوائية العالمية تسير بخطى إيجابية في السوق المصرية، وضخت استثمارات جديدة خلال شهر يونيو الماضي بقيمة 70 مليون جنيه في إنشاء مصنع لانتاج المراهم والكريمات، خاصة بعد النقص الشديد في مراهم العين الماضي، وهو ما يؤكد تفاؤل الكيانات الأجنبية بسير الأحداث في الاتجاه الإيجابي.

«الصحة» تصدر نظام التسجيل الجديد خلال أيام بعد اتفاقها مع الشركات

النظام الجديد يقلل مدة التسجيل إلى سنة ويغلق الباب أمام الأدوية المهربة

قال إن عدداً كبيراً من الشركات المتعددة الجنسية في مصر تتجه الفرة الحالية لتطوير مصانعها وإضافة استثمارات جديدة مثل «فايزر»، موضحاً أن قرار الانسحاب من سوق كبيرة مثل مصر ليس من السهل اتخاذ، ولم يوضع في استراتيجيات الشركات الكبرى ولم يحدث أن انسحبت إحدى الشركات الأجنبية الكبرى من السوق المصري أو الشرق الأوسط خلال الـ 50 عاماً الماضية.

أضاف أن الشركات الأجنبية قد تضطرها الظروف إلى عدم تحقيق التوقعات المتوقعة، ولكنها تتحمل مدة طويلة حتى تستمر، وأن قرار سحب الاستثمارات لن يأتي إلا في حالة تفكيدها خسارة ضخمة وهو احتمال غير وارد.



الصادرات الدوائية المصرية، في ظل توقع عدد كبير من الدول المجاورة على الصادرات المصرية بالترافق من التوقع المصري في هذه الصناعة موضحاً أن المجلس التصديري يبدل جهداً كبيراً لزيادة الصادرات لكن دون جدوى في ظل ارتباط زياتها بسعر بلد المنشأ الصيني.

بالصحة رفعت سعر بلد المنشأ لأسعار الدواء، ورفع كفاءة المنتج المحلي وجوده وشكله الخارجي الذي يؤثر على السعر، مع ثبات أسعار الدواء في السوق المحلي، بحيث تحقق زيادة في العائدات دون رفع السعر على المواطن.

ينكر أن عوض جبر، رئيس المجلس التصديري للدواء، أكد لـ «البورصة»، في تصريحات سابقة، أن الصادرات الدوائية المصرية بلغت 800 مليون جنيه

الصادرات الدوائية المصرية بلغت 800 مليون جنيه

PRESS CLIPPING SHEET

بالرغم من التوقع المصري في هذه الصناعة، موضحاً أن المجلس التصديري يبدل جهداً كبيراً لزيادة الصادرات لكن دون جدوى في ظل ارتباط زياتها بسعر يحد التناقص.

طالب شاهين بضخوة زيادة أسعار الدواء المصرية لرفع سعر المنتج المحلي وجعله الخارجي ورفق فعالة المنتج المحلي وجعله الخارجي الذي يؤثر على السعر، مع ثبات أسعار الدواء في السوق المحلي، بحيث تحقق زيادة في الصادرات دون رفع السعر على المواطن.

يذكر أن عوض جوي، رئيس المجلس التصديري للدواء، أكد «البورصة» في تصريحات سابقة، أن الصادرات الدوائية المصرية بلغت 800 مليون جنيه منذ بداية العام حتى هذه الفترة، وأن الصادرات الكلية للدواء العام الماضي بلغت نحو 250 مليون دولار، بما يمثل نقداً كبيراً مقارنة بدولة عربية مثل الأردن التي بلغت صادراتها صنف المصري.



إعداد قرار جديد للتسعير وعرضه على الشركات خلال شهر

إلى أن «فايزر» تقدمت بطلب لزيادة أسعار 10 أصناف تشخيصية خاضعة، ولم يستجب لها رغم أن هذه الأصناف غير أساسية.

أشار شاهين إلى أن «فايزر» تمارت مع وزارة الصحة الفترة الماضية لتخفيض أسعار 3 أصناف أساسية من منتجاتها بنسبة 25% لعلاج أمراض الضغط والكولسترول ومنع التدخين، رغم رفض الوزارة تحريك أسعار 10 أصناف للشركة.

وفي سياق متصل قال عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الدواء، إن معيار نظام التتبع الصيدلي الذي يساعد في القضاء على الأدوية المغشوشة والمهربة، أصبح غير معقول، خاصة وأن الدعوى كانت في عهد وزير الصحة السابق الدكتور محمد مصطفى حامد، ومساعدته للتأمين الصحي، الدكتور إبراهيم مصطفى، لافتاً إلى أن اعتراض بعض الشركات عليه نظراً لزيادة تكلفة تطبيقه، حيث يتطلب تركيب ما كينيات تصل أسعارها إلى 100 ألف يورو.

كانت وزارة الصحة قد أصدرت العام الماضي القرار 499 الخاص بتسعير الدواء، ورفع هامش ربح الصيدلي، وهو القرار الذي أثار الكثير من الجدل والخلافات بين الشركات وغرفة صناعة الدواء وبين نقابة الصيدلة ووزارة الصحة من جهة أخرى، حيث تمسكت الشركات بعدم تطبيق القرار بصورته الحالية، مشيرة أن الوزارة حذت الشركات رجليها من الصيدلي من 20 إلى 25% على حساب الصناعة ورفضت تطبيقه على أرض الواقع.

ورفعت قضية ضد وزارة الصحة بالقضاء الإداري، وأشار شاهين إلى أن قرار التسعير الجديد يسري على جميع أطراف المنظومة الدوائية وعلى رأسها المريض، حيث أنه سيحدد طريقة تسعير الأصناف الجديدة وليس القديمة التي تم تسعيرها من قبل، وأن القرار يعرض على لجنة مشتركة من وزارة الصحة وغرفة صناعة الدواء ونقابة الصيدلة وجمعية القارما التي تمثل رابطة الشركات المتعددة الجنسية.

أكد على ضرورة تكاتف جميع الأطراف لإصدار قرار جديد يراعي مصلحة المريض أولاً، واستمرار الصناعة الدوائية واقتصاديتها ثانياً، لافتاً إلى أن مطالب الشركات لتخفيض في ضرورة البيع تسعير الدواء وفقاً لسعر المنتج وليس البيع للجمهور، بحيث يتاح للدولة تحديد نسبة ربح شركات التوزيع والصيدليات ومراكز الجلب الاجتماعي بعيداً عن الصناعة كما يحدث في كل دول العالم عدا مصر.

قال إن وزارة الصحة التفتت مع الشركات العام الماضي على تحريك 65% سنوياً من منتجات كل شركة تنكيده خسائر، إلا أن الزيادة لم تطبق، لافتاً

على إتمام عمليات ومراحل التسجيل عن طريق التوازي وليس التتابع.

أضاف أن تقليل فترة تسجيل المنتج يساعد على توفير أدوية جديدة للأمراض ليس لها بديل محلي، بعد وقت قريب من تداولها في السوق العالمي بأسعار مناسبة وفعالة، وهو ما يساهم في القضاء على أعمال التهريب.

شدد على ضرورة تحريك أسعار المستحضرات الدوائية لمواجهة أزمة نقص الدواء في السوق المحلية، خاصة أن عدداً غير قليل من الأدوية أسعارها متدنية جداً بما يعوق بعض الشركات خاصة التابعة للنقابة للأدوية عن الاستثمار في إنتاجها، موضحاً أن التسعير سبب رئيسي في نقص الدواء إضافة إلى صعوبات استيراد الخامات الدوائية نتيجة عدم توافر العملات الأجنبية خاصة الدولار وارتفاع أسعارها وانخفاض التصنيف الائتماني لمصر.

يذكر أن الدكتور أحمد فاروق، رئيس لجنة الصيدليات ونقابة الصيدلة أكد في تحقيق نشرته «البورصة» الأسبوع الماضي، أن السوق يعاني من نقص نحو 700 مستحضر دوائي الفترة الأخيرة، في حين اقتتحت لجنة النواقص بوزارة الصحة على نقص 50 مادة فعالة تدخل في صناعة عدد كبير من المستحضرات الدوائية.

وأرجع أصحاب المصانع الدوائية نقص الدواء إلى تراجع إنتاجية المصانع بنحو 40% نتيجة الغاء ورديات العمل البالية التزاماً بتطبيق حظر التحول، إضافة إلى مشاكل استيراد الخامات الدوائية في ظل صعوبة فتح الاعتمادات المستندية وجرمان الشركات من شهادات الموردين بعد انخفاض التصنيف الائتماني.

أضاف شاهين، أن تحريك أسعار الدواء يجب أن يلتزم بأية دراسة مرحلية محددة، تضمن رفع أسعار الأدوية التي تنكيده الشركات خسائر كبيرة، إضافة إلى توفير الأدوية الأساسية للمريض التي لا يستطيع الاستغناء عنها، موضحاً أن الدراسة ستقوم بصنع المستحضرات التي تنكيده خسائر الشركات وتقسيمها إلى مراحل وفقاً للأولوية التحريك من الوضع في الأضرار للمريض لا بد أن يكون أول المستفيدين من توافر الدواء وسعره المناسب.

أشار عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الدواء، أن الدكتور هاني عبد العزيز، مساعد وزير الصحة لشئون الصيدلة، أكدت خلال اجتماعها بأعضاء الغرفة الأريام الماضية، على عقد اجتماع مع الغرفة خلال شهر لعرض قرار جديد لتسعير الدواء خلفاً لقرار 499.

وأضاف استثمارات جديدة مثل «فايزر» موضحاً أن قرار الانسحاب من سوق كبيرة مثل مصر ليس من السهل اتخاذ، ولم يوضع في استراتيجيات الشركات الكبرى ولم يحدث أن انسحبت إحدى الشركات الأجنبية الكبرى من السوق المصري أو الشرق الأوسط خلال الـ 50 عاماً الماضية.

أشار إلى أن «فايزر» لا تتوقع عند الاستثمارات المالية، ولكنها تسعى لصنع المزيد في مجال تدريب العمالة البشرية وتحديث المعلومات وتأهيل جيل من الكفاءات لسوق العمل المصري والشركات المحلية، إضافة إلى إمداد معامل الشركة الأطباء والصيدلة بالأبحاث العلمية لرفع كفاءة المنظومة بشكل كامل من حيث الأداء وخدمة المريض.

قال شاهين، إن استيراد شركات الدواء في مصر يتسم بدرجة عالية من التعاقب مع الجهات الحكومية المثقلة في وزارة الصحة بما يوفر المناخ المناسب لجذب الاستثمارات، موضحاً أن الفترة الحالية تشهد نوعاً من التعاقب بين الطرفين، خاصة فيما يتعلق بتسجيل الدواء وتسعيه.

أكد أن نظام التسجيل الجديد الذي أعدته وزارة الصحة وعرض على الشركات لإبداء الرأي وإرسال مقترحاتها الأسابيع الماضية، سوف يصدر بشكل نهائي خلال أيام بعد الاتفاق على أبرز ملامحه مع الحكومة فائق عبد العزيز، مساعد وزير الصحة لشئون الصيدلة.

أوضح شاهين أن النظام الجديد للتسجيل يمتد من ثلاث سنوات، وهو ما يساعد على توفير الأصناف الجديدة التي تسجل بسرعة كبيرة للمرضى المصريين، ويقلص من الأصناف المهربة ذات

مدة التسجيل إلى سنة ويغلق الباب أمام الأدوية المهربة

تحريك أسعار الدواء المتدنية ضروري لمواجهة أزمة النواقص



40% تراجعاً في إنتاج الشركات الأجنبية و25% انخفاضاً بالمبيعات خلال شهرين

حوار - مصطفى فهمي
تصوير - عمر قرشي

.. وتطور معامل الكفاءة والمباني بتكلفة 10 ملايين دولار

تتزم شركة فايزر للصناعات الدوائية، تطوير معامل الكفاءة والمباني بمطلة نهاية العام الجاري بتكلفة متوقعة 10 ملايين دولار.

قال عبدالعزیز شاهین، رئيس مجلس إدارة الشركة، إن فايزر تسعى إلى تطوير معامل الكفاءة لتواكب المعامل العالمية، من أجل رفع مستوى الجودة إلى درجتها القصوى، موضحاً أن معامل الكفاءة ستستخدم في الرقابة على المنتج النهائي وأن تطويرها يستهدف تسهيل عملية الإنتاج وتقليل مدة الرقابة على الكفاءة باستخدام التقنيات الحديثة.

كانت فايزر قد افتتحت مصنعاً جديداً لإنتاج الأدوية شبه الصيدلية بتكلفة 70 مليون جنيه بؤبؤ الماضي، وتعد تطوير معامل الكفاءة والمباني الخطوة الثانية لمنع استثمارات جديدة لرفع

الشركة العالمية بمصر، تأكيداً على التزامها بالاستثمار في أن السوق المصري.

في سياق متصل، أشار شاهين إلى أن فايزر تسعى دائماً لتطوير قوتها البشرية بالتوازي مع وسائل إنتاجها، وذلك سواء على مستوى العاملين بالشركة أو المصنع أو مكتبها العلمي، لافتاً إلى أن «فايزر» تضم الآن أعلى الكفاءات في مجال الصناعات الدوائية، أكد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الدواء، على استعداد شركته للتعاون مع كليات الطب والصيدلة بجامعة طنطا والإسكندرية من خلال دعم كورسات في مجال البحث العلمي المجال الطبي بشكل عام، لرفع مستوى الكفاءة والإبداع للجيل الجديد لمصنع أكثر قدرة على اكتشاف الأدوية المبكرة كما يحدث في دول أوروبا وأمريكا.

أشار شاهين إلى أن فايزر تعاونت العام الجاري مع بعض من المصانع الدوائية المحلية في مقدمتها جلوبال تايب وفاركو لتصنيع بعض الأدوية التي لا تملك خطوطاً لإنتاجها، خاصة المضادات الحيوية، موضحاً أن فايزر تنتج نحو 25% من منتجاتها لدى الغير بما يعادل 250 مليون جنيه من قيمة مبيعاتها.

لفت رئيس مجلس إدارة فايزر، إلى أن فايزر تستهدف تحقيق نمو في مبيعاتها بنسبة 15% خلال العام المقبل 2014 للوصول إلى 1.4 مليار جنيه، والتقدم إلى المركز الخامس في قائمة الشركات الأكثر مبيعاً.

يذكر أن «فايزر مصر» تشهد الفترة المقبلة للتصدير لدولتي شمال وجنوب السودان لأول مرة من مصنعها في مصر، ومن المتوقع قدوم فريق من وزارة الصحة السودانية لزيارة مصنع «فايزر مصر» الأيام المقبلة لتوقوف على مراحل الإنتاج وجودته، على أن يبدأ التصدير الفعلي بعد عامين لحين تسجيل الدواء المصري بالسودان.

«فايزر» تتوقع 1.1 مليار جنيه مبيعات في 2013 بنمو 15%

كشفت هيئة الإذاعة، رئيس مجلس إدارة شركة فايزر للأدوية، أن الشركة تتوقع تحقيق مبيعات بقيمة 1.1 مليار جنيه خلال العام الجاري 2013، بمعدل زيادة 15% على العام السابق بقيمة 900 مليون جنيه، وأنها استأثرت أن تحصد المركز السابع في قائمة الشركات العشرة الأكبر مبيعاً في مصر بعد «جلاكسو سميثكلاين» ونوفارتس، وفاركو سوليفي وبيبيكو وأمون، لافتاً إلى أنها استأثرت الحفاظ على نمو مبيعاتها في ظل الأحداث المتوالية التي شهدتها مصر العام الجاري.

كانت «البورصة» قد كشفت في تقرير حصلت عليه الشهر الماضي عن تحقيق شركات الدواء مبيعات سنوية بقيمة 22.3 مليار جنيه خلال العام السابق 2012، وأن 10 شركات فقط من إجمالي 120 مصنعاً دولياً تسيطر على نحو 60% من مبيعات السوق المصري.

تستند توقعات الشركة إلى متوسط مبيعات الشركة محلياً والإيرادات المتوقعة من المبيعات التي تشارك بها.

أشار شاهين إلى أن فايزر تعاونت العام الجاري مع بعض من المصانع الدوائية المحلية في مقدمتها جلوبال تايب وفاركو لتصنيع بعض الأدوية التي لا تملك خطوطاً لإنتاجها، خاصة المضادات الحيوية، موضحاً أن فايزر تنتج نحو 25% من منتجاتها لدى الغير بما يعادل 250 مليون جنيه من قيمة مبيعاتها.

لفت رئيس مجلس إدارة فايزر، إلى أن فايزر تستهدف تحقيق نمو في مبيعاتها بنسبة 15% خلال العام المقبل 2014 للوصول إلى 1.4 مليار جنيه، والتقدم إلى المركز الخامس في قائمة الشركات الأكثر مبيعاً.

يذكر أن «فايزر مصر» تشهد الفترة المقبلة للتصدير لدولتي شمال وجنوب السودان لأول مرة من مصنعها في مصر، ومن المتوقع قدوم فريق من وزارة الصحة السودانية لزيارة مصنع «فايزر مصر» الأيام المقبلة لتوقوف على مراحل الإنتاج وجودته، على أن يبدأ التصدير الفعلي بعد عامين لحين تسجيل الدواء المصري بالسودان.

كشفت هيئة الإذاعة، رئيس مجلس إدارة شركة فايزر للأدوية، أن الشركة تتوقع تحقيق مبيعات بقيمة 1.1 مليار جنيه خلال العام الجاري 2013، بمعدل زيادة 15% على العام السابق بقيمة 900 مليون جنيه، وأنها استأثرت أن تحصد المركز السابع في قائمة الشركات العشرة الأكبر مبيعاً في مصر بعد «جلاكسو سميثكلاين» ونوفارتس، وفاركو سوليفي وبيبيكو وأمون، لافتاً إلى أنها استأثرت الحفاظ على نمو مبيعاتها في ظل الأحداث المتوالية التي شهدتها مصر العام الجاري.

كانت «البورصة» قد كشفت في تقرير حصلت عليه الشهر الماضي عن تحقيق شركات الدواء مبيعات سنوية بقيمة 22.3 مليار جنيه خلال العام السابق 2012، وأن 10 شركات فقط من إجمالي 120 مصنعاً دولياً تسيطر على نحو 60% من مبيعات السوق المصري.

تستند توقعات الشركة إلى متوسط مبيعات الشركة محلياً والإيرادات المتوقعة من المبيعات التي تشارك بها.